

العرض النقدي وأثره على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية
خلال الفترة من 2001 - 2021 م

أ/ حميد صالح الأنصاري

طالب ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة الملك عبدالعزيز
amed36502@gmail.com

د/ باسل ياسر بليله

أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، جامعة الملك عبدالعزيز
bbalila@kau.edu.sa

يناير 2023

المستخلص: تناولت العديد من الدراسات الاقتصادية موضوع العرض النقدي وأثره على النمو الاقتصادي، لكن معظم هذه الدراسات لم يكن عن المملكة العربية السعودية. أما عن الدراسات التي ركزت على المملكة العربية السعودية، فقد كانت إما تغطي فترات زمنية سابقة قديمة أو كانت تستخدم متغيرات تفسيرية أخرى غير المتغيرات التي استخدمتها هذه الدراسة. وبالتالي فإن هذه الدراسة تهدف إلى تحليل أثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2001 إلى 2021 باستخدام متغير M2 الأكثر دقةً من M1 نظراً لتزايد استخدام وسائل الدفع الالكترونية من قبل المستهلكين. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن أنه ليس للسياسة النقدية من خلال عرض النقود أثر معنوي على الجانب الحقيقي للاقتصاد ممثلاً في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي هذه النتيجة تدعم النظرية القائلة بعدم فعالية السياسة النقدية للدول التي تتبع سياسة سعر الصرف الثابت. غير أن هذه الدراسة توصلت إلى أن للسياسة النقدية من خلال معدل الفائدة أثراً معنوياً سالباً على مستويات الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي أثراً سالباً على النمو الاقتصادي. أخيراً، أظهرت الدراسة أهمية السياسة المالية من خلال الإنفاق الحكومي وأثره الإيجابي المعنوي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية: عرض النقود، سعر الفائدة، الانفاق الحكومي، السياسة النقدية، السياسة المالية، الناتج المحلي الإجمالي، النمو الاقتصادي، رؤية 2030.

Abstract: The impact of money supply on economic growth has been analyzed by many studies. Yet, most of these studies did not cover Saudi Arabia. Even those studies that did cover the Saudi economy, they either covered old time periods or used different explanatory variables than the variables used in our study. Therefore, the current study investigates the impact of money supply on economic growth in Saudi Arabia from 2001 to 2021 using M2 as our money supply variable instead of M1, since people are no longer use cash in most of their money transactions, and hence, we believe M2 captures the movements in money supply better than M1. Our results show that money supply has no significant impact on economic growth in Saudi Arabia during the period studied, a conclusion that is supported by the “ineffective monetary policy under fixed exchange rate” literature. However, we find both statistically significant negative impact of interest rate and statistically significant positive impact of government spending on economic growth in Saudi Arabia from 2001 to 2021.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

تهتم دول العالم بالاقتصاد والنمو الاقتصادي لها، ذلك لان اقتصاد هذه الدول هو عماد بقائها، وبالتالي تضمن لمواطنيها العيش الكريم وفق اقتصاد حقيقي وقوى بعيدا عن أي نواقص قد تثير حفيظة مواطنيها نتيجة ضيق في العيش الكريم، وفي كثير من الشواهد فان كثير من الدول واجهت مصاعب وساء حالها نتيجة اوضاع اقتصادية متردية واجهتها، في السياق تحاول الدول الاهتمام بالنمو الاقتصادي عام تلو الآخر ومن شان ذلك خلق وضع اقتصادي يميزها عن غيرها من دول العالم خاصة إذا ما توفرت العوامل التي تساعد على النمو الاقتصادي.

كما ان التنوع الاقتصادي قد يكون له الأثر في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، والتنوع الاقتصادي من خلال الصادرات والواردات والصناعات المحلية من خلال تنمية اقتصادية مستدامة، ويقصد بالنمو الاقتصادي "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي الاجمالي أو في إجمالي الدخل القومي مع مرور الزمن، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي" (أنبسة والمية، 2013)، وفي السياق فان هنالك من الدول من تتميز بان حجم صادراتها كبير وأخرى تتصف بان حجم وارداتها اكبر، ومنها من يعتمد على النفط ومنها من يعتمد على الزراعة أو الصناعة، أو مجالات الاستثمار المحلي والاجنبي وكلها انشطه تساهم في النمو الاقتصادي أو العكس، كما ان عرض النقود أيضا يساهم بدرجة كبيرة في النمو الاقتصادي.

في السياق فان عرض النقد يقصد به التحكم بالنقد من اجل السيطرة على التضخم والذي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، ويعيق النمو الاقتصادي للدول كما يؤثر في التنمية الاقتصادية، وفي ذلك فقد أشار (الحمداي وآخرون، 2018) بأنه "تعد السياسة النقدية أحد أهم ادوات السياسة الاقتصادية للدولة، كما انها تعتبر عامل مهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول كما ان السياسة النقدية لها الاثر الواضح على مجمل متغيرات الاقتصاد الكلي لأي اقتصاد في أي دولة".

في السياق تعتبر السياسة النقدية أو عرض النقود التي تتبعها الدول المختلفة من أهم السياسات التي تقوم عليها الخطط الاقتصادية ذلك لما للنقود من اثر على النمو الاقتصادي لهذه الدول، وفي ذلك فقد أشار (كلاش وآخرون، 2020) إلى أنه "تكتسي السياسة النقدية اهمية نظرا لتأثيرها وفعاليتها في التحكم في كمية النقود المتداولة في النشاط الاقتصادي أو ما يسمى بالمعروض النقدي بحيث إذا رأت أن الاقتصاد يعاني تخمة من النقود تقوم باتخاذ الاجراءات الكفيلة المتمثلة في سحب الكمية الزائدة والعكس في حالة الكساد، كما

تستطيع السلطة النقدية التأثير في اتجاه التمويل نحو قطاعات معينة دون المساس بكمية التمويل حتى يحافظ الاقتصاد على توازنه".

وقد عرفت السياسة أو العرض النقدي بأنه "مجموعة الاجراءات والادوات التي تعتمدها الدولة من خلال السلطة النقدية، بهدف التحكم في عرض النقد بما يحقق الاستقرار النقدي خصوصاً والاقتصادي عموماً" (رحيم، 2010)، اذن فإن السياسة النقدية هي كل ما تقوم به الدول من خلال السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي من أجل إدارة النقد بمختلف مكوناته لضمان أداء جميع الاهداف المنوطة به.

مشكلة الدراسة:

تتناول الدراسة الحالية موضوع ذو تأثير كبير على الاقتصاد، حيث تعتبر السياسة النقدية أو عرض النقود من أهم السياسات الاقتصادية نظراً للدور الذي تلعبه في تحقيق أهداف المجتمع جنباً إلى جنب مع السياسات الأخرى، وتأتي أهميتها من تأثيرها الكبير على النظام الاقتصادي، فأى اختلال في أداء النظام النقدي يلقي بظلاله على أداء النظام الاقتصادي من حيث معدلات النمو ومستوى الانتاج والتشغيل وتوزيع الثروة والدخل الحقيقي الاقتصادي للدولة، وقد تناولت العديد من الدراسات الاقتصادية موضوع العرض النقدي واثره على النمو الاقتصادي، وان غالب هذه الدراسات خارج المملكة العربية السعودية، وفي السياق فقد هدفت دراسة (بوخاري، 2018) إلى تحديد تأثير عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1970-2018)، ولقد توصلت إلى وجود علاقة طردية بين عرض النقود بمعناه الواسع (M2) والناتج المحلي الإجمالي، كما أظهرت وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود، بالإضافة إلى ذلك بينت النتائج وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود.

من الدراسات عن المملكة دراسة (الصعيدى وآخرون، 2016) وهي مشابهة للدراسة الحالية، وقد هدفت إلى تحليل مدى فعالية كلاً من السياسات النقدية والمالية في التأثير على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1986م لغاية 2012م، وقد أظهرت وجود علاقة وتأثير واضح في الأجل الطويل وبمستوى واضح بين المتغيرات المستقلة للسياسة المالية والنقدية وبين المتغير التابع النمو الاقتصادي، فيما دراسة (القطيبي، 2020) تناولت السياسة النقدية واثرها على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وهي دراسة مشابهة تماماً للدراسة الحالية، لكنها تناولت العرض النقدي الضيق (M1)، فيما تتناول الدراسة الحالية العرض النقدي الواسع (M2)، وقد أظهرت أن العرض النقدي حافظ على استقراره ونموه على الرغم من عدم الاستقرار في الوضع الجيوسياسي وفي الاسواق المالية العالمية، والسبب في ذلك قوة الاقتصاد السعودي وخاصة فيما يتعلق بأدوات السياسة النقدية.

كما أظهرت وجود علاقة موجبة وتأثير واضح بين العرض النقدي (M1) والنتائج المحلي الإجمالي، اذن ومن خلال المعطيات في الدراسات السابقة، وامتدادا لدراسة (القطيعة، 2020) فان الدراسة الحالية تحاول تحليل أثر عرض النقود على النمو الاقتصادي وفقاً للنموذج عرض النقود الواسع (M2) لذا تحاول الدراسة الاجابة على التساؤل الرئيس: ما أثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2001م لغاية 2021م؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى ما يلي:

1. التعرف على مدى تأثير العرض النقدي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
2. التعرف على علاقة الارتباط بين العرض النقدي والنتائج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السعودي.
3. التعرف على العوامل والمحددات المحلية والخارجية التي تؤثر في فاعلية ونجاح العرض النقدي من خلال تأثيره على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
4. التعرف على فعالية الوسائل المستخدمة في العرض النقدي على استقرار النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة:

تتلخص اهمية الدراسة في تقديم فائدة علمية أكاديمية عن العرض النقدي بالمملكة العربية السعودية بشكل عام، كما تقدم عرض عن معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الأعوام الممتدة من 2001م لغاية 2021م، كما يتوقع ان تقدم فائدة عملية حيث يتوقع ان تساعد نتائج هذه الدراسة المهتمين والمعنيين بالأمر للتزود ببعض النتائج والتوصيات، كما انه يتوقع أن تكون هذه الدراسة دليلاً يسترشد بها متخذي القرار في المؤسسات المختلفة، وبالتالي يرى الباحثان أن أهمية هذه الدراسة تتمحور في تقديمها لفائدتين نظرية وتطبيقية على النحو التالي:

الاهمية النظرية:

1. تقوم على المساهمة في زيادة الإثراء المعرفي بالحقول الدراسية المتعلقة بأثر العرض النقدي على نمو الاقتصاد في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 20021م لغاية 2021م، لما قد تشكله نتائج هذه الدراسة من حافز قوي للقيام بدراسات مكملة.
2. الاستفادة من المؤشرات البحثية الناتجة عن هذه الدراسة في وضع الأسس العلمية لسياسة عرض النقود وأثرها على النمو الاقتصادي بالمملكة.
3. الفائدة العلمية والأكاديمية بما يتوقع أن تضيقه نتائجها إلى المعرفة، وتقليص الفجوة القائمة في الأدبيات، وذلك نتيجة لندرة الدراسات حول العرض النقدي في المملكة العربية السعودية وأثرها على النمو الاقتصادي.

الاهمية التطبيقية:

1. يمكن أن تكون هذه الدراسة أحد منطلقات التخطيط العملي للاهتمام بسياسة العرض النقدي بشكل عام بالمملكة العربية السعودية، ومعرفة العوامل التي تساعد في ذلك.
2. تساعد هذه الدراسة على اكتشاف وتشخيص واقع العرض النقدي في المملكة وأثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2001م لغاية 2021م.
3. تساعد نتائج الدراسة المهتمين والمعنيين ومتخذي القرار في المملكة في التزود ببعض النتائج والتوصيات التي قد تثري رغبتهم مما يساعدهم لاتخاذ القرار المناسب.

تنظيم محتويات الدراسة:

احتوت هذه الدراسة على اربعة فصول نظرية وتطبيقية تتناول في مجملها العرض النقدي وأثره على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال دراسة تحليلية للسنوات 2001م لغاية 2021م، وتناولت الدراسة في الفصل الأول الإطار العام للدراسة حيث قسم الفصل الأول إلى أقسام رئيسية تناول الباحثان فيها المقدمة ثم موضوع الدراسة ومشكلتها وأهمية الدراسة وأهدافها إضافة إلى اسئلة الدراسة التي استند عليها الباحثين في دراستهما، بعد ذلك تناول الباحثان حدود الدراسة، أما الفصل الثاني فقد اشتمل على الإطار النظري للدراسة والحديث فيه عن الجانب النظري فيما يخص طبيعة وأبعاد العرض النقدي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في المملكة، ويختتمان هذا الفصل بالتطرق للدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة بكافة محاورها واستخلاص نتائجها لمحاولة الخروج بنتائج مشتركة مع الدراسة الحالية وإبراز أوجه الشبه والاختلاف بينها والدراسة الحالية، اما الفصل الثالث فقد شمل منهجية الدراسة وتطرق الباحثان بالحديث عن منهج وتصميم الدراسة والتي حوت المنهجية وأدوات الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة. الفصل

الرابع احتوى على تحليل بيانات الدراسة المتمثلة في السلاسل الزمنية عن طريق جمع إحصائيات عبر طريقة السلاسل الزمنية واستخلاص النتائج ومن ثم الفصل الخامس والأخير ويشمل النتائج والتوصيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

مقدمة:

يتناول هذا الفصل الإطار النظري والذي يشمل الادبيات المتعلقة بمحاور هذه الدراسة والمتمثلة في العرض النقدي او السياسة النقدية للدولة ومن ثم يتناول أيضا الادبيات النظرية المتعلقة بالنمو الاقتصادي، ومن ثم يختتم هذا الفصل بالتطرق للدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية، وحيث يتناول هذا الفصل العرض النقدي مفهومه واهميته واهم طرق العرض النقدي، وحيث تعد السياسة النقدية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية للمملكة العربية السعودية، ولما كانت السياسة النقدية احد فروع السياسة الاقتصادية فإنها تعد عنصرا مهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المملكة العربية السعودية كهدف تعمل على تحقيقه منظومة السياسة الاقتصادية بالمملكة ممثلة بوزارة المالية والبنك المركزي السعودي وقطاع المصارف والمؤسسات المالية المتعددة الأخرى، ولمتغيرات السياسة النقدية الاثر الواضح على مجمل متغيرات الاقتصاد الكلي للمملكة.

أولاً/ العرض النقدي:

عرض النقود او العرض النقدي او العرض المالي أو السياسة النقدية للدولة كلها مصطلحات تؤدي لمفهوم واحد هو عرض النقود في الدولة، وتعد السياسة النقدية او عرض النقود أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية للدولة، ولما كانت السياسة النقدية أحد فروع السياسة الاقتصادية نها تعد عنصرا مهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي في ذات الوقت كهدف تعمل على تحقيقه منظومة السياسة الاقتصادية للدول.

مفهوم العرض النقدي:

تعرف السياسة النقدية على أنها "مجموعة الاجراءات والادوات التي تعتمدها الدولة من خلال السلطة النقدية، بهدف التحكم في عرض النقد بما يحقق الاستقرار النقدي خصوصا والاقتصادي عموما" (رحيم، 2010)، وهناك من عرفها بأنها "مجموعة الاجراءات التي تستخدمها السلطة النقدية "البنك المركزي" بخصوص الجوانب النقدية وما يتصل بها من مجالات مصرفية ومالية" (فليح، 2006) وحسب (Kent) فان السياسة النقدية هي "مجموعة الوسائل التي تتبعها الادارة النقدية لمراقبة عرض النقد قصد بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل" (جمال، 2007). من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن السياسة النقدية هي كل ما تقوم به السلطة النقدية المتمثلة في البنك

المركزي او أي جهة حكومية تختص بذلك من أجل إدارة النقد بمختلف مكوناته لضمان أداء جميع الاهداف المنوطة به.

أنواع العرض النقدي:

أشار (الحمداي وآخرون، 2018) نقلا عن (مايكل، 2008) الى أنواع العرض النقدي وفق ثلاث مستويات تتمثل فيما يلي:

1. عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) الكتلة النقدية حيث يعبر هذا المفهوم عن النقد للعمليات الجارية (Money Transaction) ويشمل جميع العملات جارية أو ودائع تحت الطلب الورقية والمعدنية المتداولة في تعاملات المجتمع، فضلا عن النقد الموجودة في البنوك على شكل حسابات.
2. المفهوم الواسع (M2) السيولة المحلية ويتضمن هذا المفهوم لعرض النقد مكونات المفهوم الضيق (M1) مضافا إليها أشباه النقود والتي تعبر عن ودائع الافراد الزمنية (الثابتة) لدى البنوك التجارية.
3. المفهوم الاوسع (M3) المؤسسات غير المصرفية كشركات الاستثمار والتأمين والشركات الادخارية، وهذا المفهوم يشمل بالإضافة الى المفهوم الواسع (M2) ودائع الافراد الادخارية والاصول الاخرى عالية السيولة لدى توسع الحكومة في النشاط الاقتصادي مما تمخض عنه ظهور أشكال جديدة للسيولة ممثلة بمطلوبات المؤسسات المالية الوسيطة غير النقدية من مثل مؤسسات الادخار الاخرى.

أهداف العرض النقدي:

تتمثل اهداف العرض النقدي أو السياسات النقدية في أي مكان بثلاث مجموعات هي اهداف أولية واهداف متوسطة واهداف نهائية وقد تم توضيحها من بعض الباحثين حسبما يلي:

1. **الاهداف الاولية:** تتمثل في المتغيرات التي يحاول البنك المركزي التحكم فيها من أجل التأثير على الاهداف الوسيطة، وهي تتكون بحسب (صالح، 2005) من مجموعتين:
 - أ- المجموعة الأولى: مجتمعات الاحتياطات تتكون من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات البنكية، كما تضم الاوراق النقدية والنقود المساعدة، والاحتياطات البنكية وتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي، كما تضم الاحتياطات الاجبارية والنقود الحاضرة في خزائن البنك، والاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة وتتمثل في الاحتياطات الاجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقرضة.
 - ب- المجموعة الثانية: ظروف سوق النقد وتمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي، ومعدل الارصدة

البنكية وهو معدل اقتراض البنوك من بعضها بعضا لمدة يوم أو يومين، ثم أسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد والتي استعملت كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أدونات الخزائنة، الاوراق التجارية، معدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.

2. **الاهداف الوسيطة:** لتحقيق الاهداف النهائية، تؤثر السلطة النقدية على متغيرات وسيطة تتمثل بحسب (صديقي، 2013) فيما يلي:

المجمعات النقدية: عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، تعكس قدرة الاعوان الماليين المقيمين على الانفاق، ويرتبط عدد المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة البنكية والمنتجات المالية فيه، ومعدل نمو الكتلة النقدية بقدر مساو لمعدل نمو الاقتصاد الحقيقي يسمح بالقضاء على التضخم الذي يعتبر من الاهداف النهائية للسياسة النقدية.

معدلات الفائدة: يعتبر مستوى معدلات الفائدة أحد الاهداف الوسيطة نظرا لوجود علاقة بين معدلات الفائدة ومستويات الاستثمار، حيث أن انخفاض معدل الفائدة يسمح بإنعاش الاقتصاد وعودة النمو الاقتصادي .

أسعار الصرف: يستخدم سعر الصرف كهدف وسيط للسلطة النقدية، ذلك أن انخفاض أسعار الصرف تعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما أن استقرار هذا المعدل يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها مقابل تلك العملات، إلا أن التقلبات التي تحدث في سوق الصرف والناجمة عن المضاربة الشديدة على العملات تؤدي إلى عدم القدرة على السيطرة والتحكم في هذا الهدف.

3. **الاهداف النهائية:** تبدأ استراتيجية السياسة النقدية بتحديد الادوات النقدية المراد استخدامها للتأثير على الاهداف الاولية التي اختارتها السلطة النقدية، ثم التأثير على الاهداف الوسيطة من أجل الوصول إلى الاهداف النهائية والمتمثلة في تحقيق استقرار الأسعار، تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العمل، المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل، المشاركة في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع (عبد الحميد، 2003).

وظائف النقود:

ثانياً/ النمو الاقتصادي:

لقد تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي باختلاف المدارس الاقتصادية، فقد عرف على أنه "تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

عبر الزمن" (سليم، 2014) وحسب (Simon Kuznets) فان النمو الاقتصادي هو " القدرة على خلق وتقديم سلع اقتصادية متنوعة للسكان على المدى الطويل، هذه القدرة تعتمد في الاساس على التقدم التكنولوجي، المؤسساتي وكذا التعديلات الايديولوجية التي تتطلبها" (سيد احمد، 2017)، أما النمو الاقتصادي حسب (Perroux) فهو "مقدار الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة الاجل لمؤشر الانتاج بالكمية أو الحجم" (بدرابي، 2014).

كما عرف النمو الاقتصادي بأنه "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن" (سعدية، 2015). كما تعرف الأمم المتحدة التنمية الاقتصادية على أنها "العملية الموسومة بتقدم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا، والمعتمدة على أكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي وشركائه" (قانة، 2012).

من خلال التعاريف السابقة، يمكننا تعريف النمو الاقتصادي على أنه ظاهرة اقتصادية كمية ناتجة عن زيادة حقيقية ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، بحيث يجب أن تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان.

أبعاد النمو الاقتصادية:

للمنو الاقتصادي ابعاد عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير أسباب الحياة الكريمة، ويمكن تقسيم أبعاد التنمية الاقتصادية إلى ابعاد مادية، أبعاد سياسية، أبعاد دولية، بالإضافة إلى البعد الحضري للتنمية وذلك كما أشار إليها (احمد، 2015) حسبما يلي:

1. الأبعاد المادية للتنمية: يبدأ تحقيق الأبعاد المادية للتنمية الاقتصادية بتحقيق رأس مال يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، وذلك بالانتقال من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية. ويتحقق ذلك من خلال زيادة الدخل الوطني للبلد حيث يعتبر هذا الأخير من أهم أهداف التنمية الاقتصادية، والدخل الذي يقصد هنا هو الدخل الوطني الحقيقي وليس الاسمي، وهناك من يذهب إلى ابعاد من ذلك حيث يعتمدون على زيادة الدخل الفردي الحقيقي وليس الوطني، حيث يرون بأنه يمكن أن تكون نسبة زيادة عدد السكان تفوق نسبة زيادة الدخل الوطني مما يؤدي إلى انخفاض في قيمة الدخل الفردي.

2. الأبعاد السياسية للتنمية: بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية توجهت مختلف الدول إلى معركة جديدة والمتمثلة في معركة التنمية والبناء، وبعد التحرر العسكري والسياسي وجب على هذه الدول التفكير في التحرر الاقتصادي، ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة، والبعد السياسي للتنمية يبقى من أصعب الأهداف إذ لا تزال الدول النامية تعاني من التبعية الاقتصادية وحتى

السياسية في بعض الحالات، وذلك للحاجة الملحة إلى الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا وحتى رأس المال البشري.

3. البعد الدولي للتنمية: إن حاجة الدول إلى بعضها البعض في مجالات التنمية أعطت هذه الأخيرة بعدا دوليا، بحيث ظهرت هيئات دولية ومنظمات تعمل على إحداث تنمية شاملة لمختلف الدول، ومن بين هذه الهيئات والمنظمات نذكر صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المنظمة العالمية للتجارة. وتهدف هذه المنظمات إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤا، إلا أنه في الواقع تبقى مساعي هذه الهيئات والمنظمات متحيزة نوعا ما للدول المتقدمة ولا ترضي الأهداف السياسية للبلدان النامية.

4. البعد الحضري للتنمية: لقد أشرنا سابقا بان التنمية لا تمس فقط الجانب الاقتصادي، وإنما تمس جوانب سياسية واجتماعية وحتى ثقافية وحضرية، ولذلك يعتبر البعض أن التنمية مشروع نهضة حضارية تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.

علاقة السياسات النقدية بالنمو الاقتصادي:

لقد تركز الاهتمام خلال العقدين الاخيرين من القرن الماضي على الدور المحتمل للنظام المالي كمحدد من محددات النمو الاقتصادي، ولهذا اهتم العديد من الباحثين بطبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، ومن بين النظريات التي اعتمد عليها الباحثين بحسب (زين الدين، 2016) يرى النقديون أن التغير في كمية النقد المعروضة هو السبب الرئيسي للتقلبات في مستوى الانتاج والعمالة في الاجل القصير وإلى التقلبات في الاسعار في الاجل الطويل، ولذلك فإن التغير في المستوى العام للاسعار يمكن علاجه عن طريق التحكم في العرض النقدي، ففي حالة الزيادة في المستوى العام للاسعار ترى النظرية النقدية أن يتقيد عرض النقد بكبح الزيادة في الانفاق، والعكس في حالة الركود، لان ذلك سوف يعمل على زيادة مستوى الناتج المحلي من السلع والخدمات وليس الأسعار.

بينما ترى المدرسة الكينزية إلى أن الاقتصاد الذي يعاني من حالة التشغيل الناقص بحاجة إلى زيادة محددة في الطلب الكلي إما عن طريق الانفاق الحكومي أو زيادة عرض النقد، الامر الذي سيؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي الفعال، وهكذا يمكن أن ينقل الاقتصاد من حالة التشغيل الناقص إلى حالة التشغيل التام، أما في حالة التشغيل الكامل يرى كينز أن الافراد يميلون إلى الاكتناز بحيث لا تؤدي إلى زيادة المعروض النقدي على غرار زيادة في الطلب الكلي، لذا اقترح كينز في هذه الحالة زيادة معدلات الضرائب ورفع أسعار الفائدة لكي ينخفض الطلب على الاستثمار وينخفض معه الإنتاج.

إضافة إلى ما سبق، تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين التطور المالي الذي يعتبر التطور النقدي جزءا منه والنمو الاقتصادي، ومن بين هذه الدراسات دراسة (زريقات، 2015) عن دراسة الهيكلة المالية التي تعود إلى كل من (Show and Gurly) والتي

تنص على أن تطورات النظام المالي ستلعب دورا بارزا في النمو الاقتصادي، وأن قصور هذه التطورات يؤدي إلى إعاقة النمو، وعليه فإن السياسة المفضلة هي تشجيع النمو في الجهاز المالي، أيضا دراسة التطورات المالية والنمو الاقتصادي التي قام بها (Goldsmith) والتي قامت بدراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي حيث شملت (35) دولة متقدمة ونامية ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى وجود أثر إيجابي بين المتغيرين حيث أن التوسع في الاصول المالية التي تخلقها المؤسسات المالية يؤدي على زيادة فعالية الاستثمار، وزيادة نسبة التكوين الرأسمالي إلى الناتج، وهذه الأنشطة المالية عبر هذه القنوات تزيد معدل النمو بافتراض ثبات العوامل الاخرى، وهذا كله يعتمد على مدى تقدم الهيكلة المالية، حيث كلما تقدمت أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات النمو، وأخيرا دراسة الكبح المالي التي تعود إلى (Shaw and Mckinnon) وتقوم هذه الدراسة على أساس أن ارتفاع معدلات أسعار الفائدة الحقيقية يضمن مستويات مرتفعة من الادخارات المتاحة للاقتصاد، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الانفاق الاستثماري، مما يؤدي إلى معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

ثالثاً/ الدراسات السابقة:

ان الوظيفة الأساسية للدراسات السابقة هي توفير نظرة شاملة على كل الأعمال السابقة بما تشمله من بيانات وتحليلات ونتائج واستنتاجات، ومناقشات، يطلع عليها الباحث ويتفحصها بعناية ليخلق لديه أساساً علمياً، قبل البدء بتحليلاته ومناقشاته الخاصة، والتي سيجريها في دراسته الحالية من جهة أخرى، يقوم الباحث بالمتابعة والاستقصاء ليجد أبحاثاً ذات صلة بمشكلة بحثه، كما يظهر له المداولات الأكاديمية التي جرت بين الباحث ودراسات الآخرين حول مشكلة بحثية تتشابه نسبيا مع مشكلة دراسته الحالية. ومن خلال اطلاع الباحثين على الدراسات السابقة يتبين أن البحث الحالي اتفق مع الدراسات السابقة في بعض الجوانب واختلفت عنها في جوانب أخرى والتالي استعراض لبعض الدراسات التي تحصل عليها الباحثين والتي تخص العرض النقدي واثره على النمو الاقتصادي وذلك على النحو التالي:

دراسة (رمضاني وريمي، 2021)، بعنوان: أثر صدمة العرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 1990-2019، هدفت هذه الدراسة إلى تقدير أثر صدمة العرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر مع الاخذ بعين الاعتبار دراسة الاقتصاد المفتوح عند التطرق للجانب النظري والتطبيقي وهذا انعكاس أهمية أسعار النفط في نشاط الاقتصاد الجزائري، وانطلاقا من قاعدة بيانات ممتدة من 1990 إلى 2019 تم تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) وتحليل دوال الاستجابة الفورية وكذا تحليل مكونات تباين الاخطاء لقياس الالهمية النسبية لصدمة العرض النقدي على النمو الاقتصادي، وتم التوصل إلى أن حدوث صدمة هيكلية في

العرض النقدي بنسبة 01% ستؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في الاجلين القصير والمتوسط بنسبة 0,05% - 0,39% على الترتيب، لتستمر هذه الزيادة إلى حدود 1,14% في الاجل الطويل، كما أظهرت الدراسة انه تؤدي السياسة النقدية دوراً مهماً في حجم الائتمان، وسعر الفائدة، مما يؤثر بدرجة كبيرة على الاستثمار وبالتالي على النشاط الاقتصادي.

دراسة (القطيط، 2020)، بعنوان: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي السعودي: دراسة قياسية خلال الفترة (2001-2018)، هدفت الدراسة إلى تحليل مدى تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي السعودي، وركزت الدراسة على متغيرين هما العرض النقدي الضيق M1 للسياسة النقدية، والنتاج المحلي الاجمالي ممثلاً للنمو الاقتصادي، ولقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالاستعانة بنموذج قياسي تم تطبيقه باستخدام السلاسل الزمنية والتكامل المشترك لبيان أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي السعودي خلال الفترة (2001م-2018م) وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج ومن أهمها أن العرض النقدي حافظ على استقراره ونموه على الرغم من عدم الاستقرار في الوضع الجيوسياسي وفي الاسواق المالية العالمية، والسبب في ذلك قوة الاقتصاد السعودي وخاصة فيما يتعلق بأدوات السياسة النقدية، ويوجد علاقة موجبه مؤثره في الاجل القصير وبمستوى عالي بين العرض النقدي الضيق M1 والنتاج المحلي الإجمالي، ويوجد علاقة موجبة وتأثير واضح في الاجل القصير وبمستوى عالي بين المتغير المستقل والمتغير التابع ثم يبدأ تلاشي هذا الأثر نسبياً مع مرور الزمن في المدى البعيد، واوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

دراسة (حاج نور، 2020)، بعنوان: أثر التغير في عرض النقود على الناتج المحلي الاجمالي في السودان للفترة من 2010م لغاية 2018م، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر العرض النقدي على الناتج المحلي الاجمالي في السودان للفترة من 2010م لغاية 2018م، ومعرفة المفاهيم الاساسية للعرض النقدي والناتج المحلي الاجمالي والعلاقة التي تربطهما، متبعاً المنهج الوصفي التحليلي باستخدام البرنامج القياسي (EViews) لاختبار فرضيات الدراسة المتمثلة في أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العرض النقدي والناتج المحلي الإجمالي، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها انه توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين عرض النقود والناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت القيمة الاحصائية (0,0150) وهي أقل من مستوي المعنوية (0,05) كلما زاد عرض النقود زاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأن 83% من التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي يحدث بسبب التغير في عرض النقود.

دراسة (كلاش وآخرون، 2020)، بعنوان: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1974م - 2018م، تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي وذلك بالتطبيق على الدولة الجزائرية خلال الفترة 1974م لغاية 2018م في المدى القصير والطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الزمنية، حيث تم التوصل في الاخير إلى وجود علاقة طردية طويلة الاجل بين النمو الاقتصادي وكل من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والتضخم، بينما معدل إعادة الخصم والعرض النقدي بمفهومه الواسع فعلاقتها عكسية مع النمو الاقتصادي في المدى الطويل، أما في المدى القصير فوجدنا أن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي وكل من التضخم والائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وعلاقة طردية بين النمو وكل من المعروض النقدي بمفهومه الواسع ومعدل إعادة الخصم.

دراسة (احميد، 2019)، بعنوان: تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة (1990 - 2017)، هدفت للتعرف على تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي في ليبيا خلال الفترة 1990 - 2017، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتصنيف وتبويب البيانات ووصف المتغيرات وتحليل المؤشرات ذات العالقة بالموضوع، وعلى منهج التحليل الكمي (القياسي) في تقدير تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي، واطهرت اهم نتائج الدراسة تقدير هذه العلاقة في المدى القصير بين الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، وعرض النقود (MS2)، وسعر الصرف (EXC) والمستوى العام لأسعار المستهلك (CPI) في المدى القصير تبين أن هناك علاقة إحصائية عند 1% وذلك بين الناتج المحلي الاجمالي، وعرض النقود، وسعر الصرف، والمستوى العام لأسعار المستهلك، أي أن عرض النقود وسعر الصرف والمستوى العام لأسعار المستهلك للسنة الماضية، والتي قبلها مرتبطة، وطبيعة هذه العالقة طردية تزايدية.

اما دراسة (Abate, et. Al. 2019)، بعنوان: Transmission Mechanisms of Monetary Policy in Ethiopia: evidence from Structural VAR Approach, *Journal Homepage*. فقد استعانت بنموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) قصد دراسة الاهمية النسبية لمختلف قنوات السياسة النقدية وتأثيرها على التضخم والناتج في أثيوبيا باستخدام بيانات سلسلة زمنية فصلية امتدت من Q11995 إلى Q42018 لمتغيرة العرض النقدي M1، سعر الفائدة، سعر الصرف، الائتمان الموجه للقطاع الخاص، أسعار النفط، التضخم، الناتج المحلي الاجمالي، وتوصلت نتائجها المستمدة من اختبار دوال الاستجابة وتحليل التباين الهيكلي إلى أن جميع قنوات السياسة النقدية من دون سعر الفائدة لها تأثيرات فعالة على الناتج والتضخم.

بحث دراسة (StylianouTasos, 2019)، بعنوان: Monetary Policy and Economic Growth: The Case of Kenya، في الدور الذي تؤديه السياسة النقدية العرض النقدي M2 (سعر الفائدة، التضخم) في تعزيز النمو الاقتصادي في كينيا خلال الفترة (1970م-2017م) باستخدام نموذج (SVAR)، وتوصلت إلى أن العرض النقدي M2 له تأثير إيجابي على إجمالي الناتج في المدى القصير فقط، وإلى زيادة التضخم في المدى الطويل.

دراسة (الحمداي وآخرون، 2018)، بعنوان: قياس أثر التغيرات في عرض النقد على الناتج المحلي الإجمالي العراقي (2005م-2015م)، تهدف هذه الدراسة الى قياس اثر التغيرات في عرض النقد على الناتج المحلي الاجمالي، وقد استخدمت المنهج الوصفي ومنهج الاقتصاد القياسي في تكوين النموذج بالاعتماد على برنامج (Eviews) في التحليل، في ضوء بيانات البنك المركزي العراقي (2005-2015) كما تم الاعتماد على اختباري (ديكي فولر وفيليبس بيرون) لمعرفة مدى سكون المتغيرات، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) تم تقدير المعادلة وأظهرت النتائج بأن قيمة (R) قد بلغت (93%) وهذا ما يدل على ان المتغير المستقل (عرض النقد) تفسر التغيرات في الناتج المحلي (المتغير التابع) بنسبة (93%) وعندما يتغير عرض النقد بوحدة واحدة يتغير الناتج المحلي الاجمالي بمقدار المعلمة (0,989) واوصت الدراسة بضرورة تحقيق التوازن بين عرض النقد في العراق وتحقيق النمو في القطاع الحقيقي من خلال تنوع القاعدة الإنتاجية في العراق.

دراسة (عساف، 2018)، بعنوان: أثر المعروض النقدي على الاقتصاد الفلسطيني، هدفت هذه بشكل أساسي إلى استقصاء أثر المعروض النقدي بمفهومه الواسع على النمو الاقتصادي في فلسطين، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الواقع الفلسطيني. فقد استخدمت الدراسة بيانات سنوية للسلاسل الزمنية المتعلقة بمتغيرات الدراسة خلال الفترة الممتدة من 1997 الى 2016، وتم استخدام النموذج القياسي للانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، لقياس أثر المتغيرات النقدية المتمثلة في المعروض النقدي الموسع كمتغير أساسي، بالإضافة إلى تطبيق اختبار جرينجر للسببية لتحديد اتجاه العلاقات السببية بين المعروض النقدي الواسع ومتغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث جاءت النتائج متفقة مع النظرية الاقتصادية؛ إذ دلت نتائج اختبار جرينجر للسببية على وجود علاقة تتجه من متغير المعروض النقدي الموسع الى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. كما أن نتائج النموذج الديناميكي ARDL أوضحت وجود تأثيرات إيجابية لكل من المعروض النقدي بمفهومه الواسع وكذلك إجمالي تكوين رأس المال الثابت على النمو الاقتصادي في فلسطين في الأجلين القصير والطويل.

دراسة (بويعقوب وبويعقوب، 2017)، بعنوان: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990م لغاية 2014م، هدفت الدراسة إلى استقصاء أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990م لغاية 2014م، باستخدام تقنية متجهات الانحدار الذاتي، حيث توصلت الدراسة في نتائجها إلى عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، ووجود علاقة سببية باتجاه واحد بين كل من سعر الصرف والقروض الموجهة للاقتصاد، كما توصلت إلى وجود قوة تيسيرية لسعر الصرف والقروض الموجهة للاقتصاد في تفسير التغيرات في قيمة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، كما بينت أنه في المدى القصير متغيري القروض الموجهة للاقتصاد وسعر الصرف مساهمتها ضئيلة في تفسير النمو الاقتصادي، لكن تتزايد أهميتهما في المدى المتوسط والطويل.

دراسة (عميروش، 2017)، بعنوان: فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000م-2015م) (دراسة تحليلية)، تسعى هذه الدراسة إلى تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال (2000م-2015م) باستخدام مقاربة تحليلية نقدية، والتي تضمنت تحليل الإطار القانوني للسياسة النقدية في المحور الأول، وتقييم فعاليتها في الواقع العملي في تحقيق هدف استقرار المستوى العام للأسعار في المحور الثاني. خلصت الدراسة إلى أن الإطار القانوني للسياسة النقدية في هذه المرحلة، لم يستفد من التطور الحاصل في الفكر النقدي وتطبيقاته في عدة دول، كما أن تحكم بنك الجزائر في القاعدة النقدية ضعيف، وبالتالي، في العرض النقدي كهدف وسيط للسياسة النقدية. يعني ذلك أن تطور معدلات التضخم لا يرتبط بالسياسة النقدية فحسب، بل يرتبط بعوامل أخرى. يمكن اعتبار إجماع المصارف عن الإقراض والسياسة النقدية الحذرة من العوامل المهمة التي تساهم في امتصاص السيولة، وتعتبر عاملا مهم لاستقرار المستوى العام للأسعار، يمكن إرجاع انخفاض معدلات التضخم خلال هذه المرحلة إلى جانب تأثير السياسة النقدية، إلى إجماع المصارف عن الإقراض، بالرغم من امتلاكها للفوائض، ما أدى إلى استمرار ضعف القروض المصرفية كهدف وسيط للسياسة النقدية.

دراسة (بني هاني وملاوي، 2016)، بعنوان: أثر عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في الأردن، هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء أثر عرض النقود الحقيقي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الخاص في الأردن، وذلك باستخدام بيانات ربعيه لمتغيرات الدراسة للفترة الزمنية (1992م لغاية 2012م) واشتملت المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ على عرض النقود الحقيقي (RM)، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الخاص (RGDP)، والإيداع المحلي الحقيقي (RS) وأسعار الفائدة الحقيقية على القروض (RI) وتم استخدام أداتين رئيسيتين للتحليل هما تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل، وتبين أن أية زيادة مفاجئة في عرض النقود الحقيقي

تؤثر إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص، حيث كانت النتائج تتفق مع النظرية الاقتصادية ومع نتائج الدراسات السابقة.

دراسة (سعيدة، 2015)، بعنوان: الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970م لغاية 2013م، هدفت الدراسة إلى إعطاء صورة واضحة عن العلاقة التي تربط الكتلة النقدية بمفهومها الضيق والواسع، والنمو الاقتصادي وهذا من خلال قياس شدة الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية، كذلك هدفت الى محاولة بناء نموذج اقتصاد قياسي يبرز تأثير الكتلة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وظهرت النتائج أن تزايد كمية النقود في الاقتصاد الجزائري سواء بمفهومها الضيق أو الواسع تتبع تزايد الناتج المحلي الاجمالي الجزائري خلال فترة الدراسة، كما أن الناتج الاجمالي الخام هو المؤثر في الكتلة النقدية بمفهومه الضيق أو الواسع.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة والنموذج المستخدم

مقدمة:

لقد أصبح لموضوع النمو الاقتصادي اهتمام متزايد ضمن الأبحاث الاقتصادية وعن العوامل المتحركة فيه، الأمر الذي دفع بالحكومات إلى رسم خطط وسياسات اقتصادية متضمنة للعديد من الأدوات الاقتصادية، والتي تعد السياسة النقدية أحدها. حيث يعتبر عرض النقود أو العرض النقدي أحد أهمها.

وبالتالي جاءت هذه الدراسة للتعرف على أثر مؤشرات السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. يتناول الباحثان في هذا الفصل الثالث من الدراسة أسئلة الدراسة، متغيرات الدراسة، نموذج الدراسة، وفرضيات الدراسة، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل واختبار الفرضيات.

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

1. هل للعرض النقدي أثر على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟
2. ما هي طبيعة علاقة الارتباط بين العرض النقدي والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السعودي؟
3. هل للإنفاق الحكومي أثر على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة؟

4. هل لمعدل الفائدة أثر على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة؟

فرضيات الدراسة:

1. ليس للعرض النقدي أثر معنوي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في المدى الطويل

2. للعرض النقدي أثر محايد على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السعودي في المدى الطويل

3. للإنفاق الحكومي أثر موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة

4. لمعدل الفائدة أثر معنوي سالب على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة

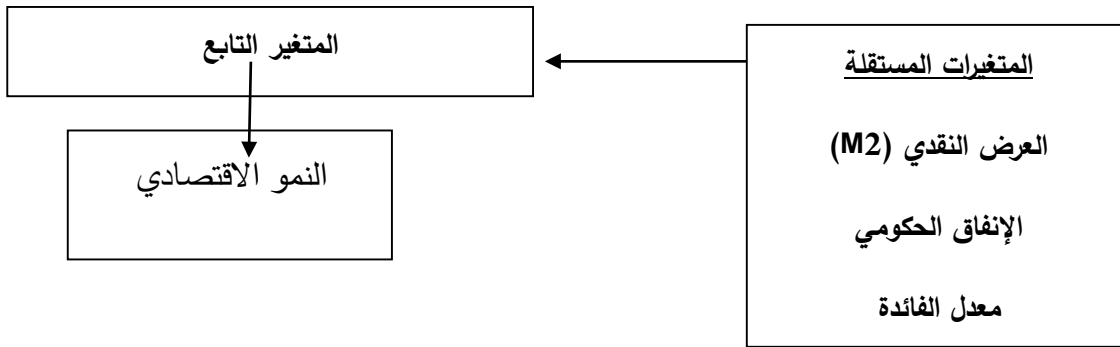
متغيرات الدراسة:

الدراسة الحالية اشتملت على ثلاثة متغيرات مستقلة، ومتغير تابع، وتتمثل فيما يلي:

1. المتغيرات المستقلة: تشمل كل من العرض النقدي ($M2$)، الإنفاق الحكومي (G) ومعدل الفائدة (R) في المملكة العربية السعودية وهي التي تؤثر سلباً أو إيجاباً على المتغير التابع.

2. المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي السعودي، والشكل التالي يوضح العلاقة بين متغيرات الدراسة:

شكل رقم (1) العلاقة بين متغيرات الدراسة



سوف تعتمد هذه الدراسة بشكل أساسي على منهج الاقتصاد القياسي، والذي يعتمد على استخدام السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وذلك باستخدام النماذج القياسية من خلال

توظيف تحليل الانحدار (Regression analysis). وذلك من أجل اختبار الفروض ويفترض الباحثان أن استخدام هذا المنهج في الدراسة من شأنه أن يساعد في الوصول إلى أهداف هذه الدراسة.

أدوات الدراسة:

تم استخدام المنهج التحليلي الاقتصادي القياسي لبناء نماذج إحصائية، وذلك من خلال منهجية تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، والتي تعد الأكثر ملاءمة لمعالجة هذا الموضوع خصوصاً إن تعلق الأمر بمؤشرات اقتصادية متغيرة في الزمن، حيث إن السلسلة الزمنية عبارة عن مجموعة من المشاهدات أخذت على فترات زمنية نتيجة تعقب هذه الظاهرة لفترة زمنية طويلة نسبياً وفي أغلب الأحيان تكون هذه الفترة الزمنية منتظمة، وقد تعرف السلسلة الزمنية عادة بأنها "عبارة عن فئة أو سلسلة من المشاهدات أو الأحداث المتتابة لظاهرة معينة مأخوذة على فترات محددة من الزمن عادة تكون فترات متساوية وفقاً لحدوثها، سنة، فصل، شهر، أسبوع، يوم" (الطيب، 2014: 23)، وتتلخص أهم أهداف تحليل السلسلة الزمنية في الحصول على وصف للسلسلة الزمنية وبناء نموذج مناسب لتفسير سلوكها والتنبؤ بمستوياتها، حيث ستقوم الدراسة الحالية على تجميع إحصائيات عرض النقود بالمملكة إضافة إلى معدلات النمو الاقتصادي وذلك خلال السنوات 2001م لغاية 2021م ومن ثم القيام بتحليلها والاجابة على تساؤلاتها.

حدود الدراسة:

حدود هذه الدراسة تشمل ما يلي:

1. حدود الموضوع: العرض النقدي، الإنفاق الحكومي، ومعدل الفائدة وأثرها على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
 2. الحدود المكانية: سنعمل من خلال الجانب التطبيقي للدراسة على تحليل التطور الكمي لمستويات عرض النقود، الإنفاق الحكومي ومعدل الفائدة، وقياس أثرها على معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة من 2001م لغاية 2021م في المملكة العربية السعودية.
 3. الحدود الزمنية: سيتم إجراء الدراسة خلال العام 1444هـ - 2022م.
- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها سيجري استخدام منهجية تحليل السلاسل الزمنية باستخدام البرنامج الإحصائي (E-views)، المناسب لتقدير معادلات الانحدار الخطي المتعدد من خلال توظيف طريقة المربعات الصغرى بغرض تقدير

معلومات النموذج واختبارها معنويتها واختبار معنوية النموذج وقدرته التفسيرية، الأمر الذي من شأنه المساعدة في اختبار فرضيات الدراسة.

مصطلحات الدراسة:

- **عرض النقود:** يعرف بأنه مجموعة الاجراءات والادوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير في السيولة النقدية المتاحة للتداول في الاقتصاد الوطني بغرض تحقيق الاهداف المنوط به تحقيقها" (الحميدي والخلف،2009: 219).
- **العرض النقدي (M1):** العرض الضيق ويشتمل على وسائل الدفع مثل النقدية المتداولة في الاقتصاد القومي خارج الجهاز المصرفي التي تتكون من النقود الورقية(البنكنوت) النقود المعدنية التي في أيدي الافراد ومنشأة الاعمال وتستخدم كوسيلة دفع حاضرة، أن مفهوم النقدية بهذا المعني لا يشمل النقدية التي تحتفظ بها البنوك التجارية حيث أن هذه النقود تمثل ودائع لدي البنك، النقدية التي تحتفظ بها وزارة الخزانة (وزارة المالية) حيث أن هذه النقود لا تدخل في عرض النقود مالم يتم طرحها في السوق في شكل مدفوعات للأفراد والمنشآت حتى تصبح ضمن وسائل الدفع في المجتمع (حاج نور، 2020: 6).
- **العرض النقدي (M2):** العرض الواسع ويشمل عرض النقود على أساس وسائل الدفع (M1) كما يشمل الودائع الادخارية لدي البنوك التجارية بالعملة المحلية الأجنبية، والودائع الادخارية بصناديق التوفير، وشهادات الایداع الادخارية التي تصدرها البنوك التجارية، وشهادات الایداع ذات القيمة المضاعفة التي تصدرها البنوك التجارية، والودائع بالعملة الاجنبية لدي البنك المركزي والبنوك التجارية وبنوك الاستثمار وفروع البنوك الأجنبية (حاج نور، 2020: 8).
- **العرض النقدي (M3):** العرض الاوسع وهو المفهوم الاوسع (إجمالي السيولة المحلية) يتكون من (M2) بالإضافة إلى الودائع الحكومية لدي البنوك التجارية وبوالص التامين والودائع الآجلة والادخارية لدي المؤسسات المالية غير البنوك التجارية (حاج نور، 2020: 9).
- **النمو الاقتصادي:** عرف النمو الاقتصادي بأنه "الزيادة المستمرة في الدخل الاجمالي أو الصافي لقيمة حقيقية" (Robert P,2010:02).

الفصل الرابع

تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

مقدمة:

تهدف الدراسة في هذا الفصل إلى تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها، حيث يركز الباحثان في هذا الفصل على اختبار فرضيات الدراسة وتفسير معلمات نموذج الانحدار الخطي المستخدم ومن ثم استخلاص أبرز نتائج الدراسة. وقبل إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط لكشف العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع وهما عرض النقود (متغير مستقل) والنمو الاقتصادي متغير تابع ممثلاً بالنتائج المحلي الإجمالي، يجب أن نختبر استقرار السلسلة الزمنية.

أولاً/ العرض النقدي M2:

فحص استقرارية السلاسل الزمنية: من خلال الجدول رقم (1) التالي والذي يوضح نتائج اختبارات ديكي فولر والمتعلقة باختبار جذر الوحدة، وذلك للتأكد من استقرار السلسلة، حيث أن الفرض العدمي ينص على أن المتغير عرض النقود (M2) يحتوي على جذر الوحدة، ضد الفرض البديل والذي ينص على أن المتغير (M2) لا يحتوي على جذر الوحدة، حيث أن وجود جذر الوحدة يشير إلى عدم استقرار السلسلة. وعليه من خلال اختبار ديكي فولر نلاحظ عدم تحقق استقرارية السلسلة وذلك لكون قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.1365) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي فإنه يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل أي أن المتغير (M2).

جدول رقم (1)

نتائج اختبار ديكي فولر لاختبار استقرار سلسلة عرض النقود خلال فترة الدراسة

Null Hypothesis: M2 has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.096079	0.1365
Test critical values:	1% level	-4.571559
	5% level	-3.690814
	10% level	-3.286909
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18		
Augmented Dickey-Fuller Test Equation		

Dependent Variable: D(M2) Method: Least Squares Date: 12/14/22 Time: 00:41 Sample (adjusted): 2003 2020 Included observations: 18 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2(-1)	-0.462514	0.149387	-3.096079	0.0079
D(M2(-1))	0.592263	0.203563	2.909489	0.0114
C	42917.38	27542.89	1.558202	0.1415
@TREND("2001")	45863.08	14534.80	3.155399	0.0070
R-squared0.515478		Mean dependent var91804.14		
Adjusted R-squared0.411652		S.D. dependent var57715.18		
S.E. of regression44269.77		Akaike info criterion24.42712		
Sum squared resid2.74E+10		Schwarz criterion24.62498		
Log likelihood-215.8441		Hannan-Quinn criter.24.45440		
F-statistic4.964819		Durbin-Watson stat2.323760		
Prob(F-statistic)0.014935				

المصدر: من خلال معطيات الدراسة وباستخدام Eviews 10

وعليه نحتاج لإجراء الفروق الأولى لتكون مستقرة (1st difference) وعليه فقد تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الموالي:

جدول رقم (2)

نتائج اختبار ديكي فولر لاختبار استقرار سلسلة بأخذ الفرق الأول للسلسلة (1st Difference)

Null Hypothesis: DM2 has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.706801	0.3963
Test critical values:	1% level	-2.699769
	5% level	-1.961409
	10% level	-1.606610

المصدر: من خلال معطيات الدراسة وباستخدام Eviews 10

من خلال نتائج جدول رقم (2) نلاحظ أيضاً أن السلسلة مازالت غير مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، باعتبار أن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.3963) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي فإنه يتم قبول الفرض العدمي أي أن السلسلة (M2) يحتوي على جذر الوحدة، أي أن السلسلة غير مستقرة، وهذا ما يدفعنا لإجراء الفروق الثانية للسلسلة (2nd difference) لنتحصل على النتائج التالية:

جدول رقم (3)

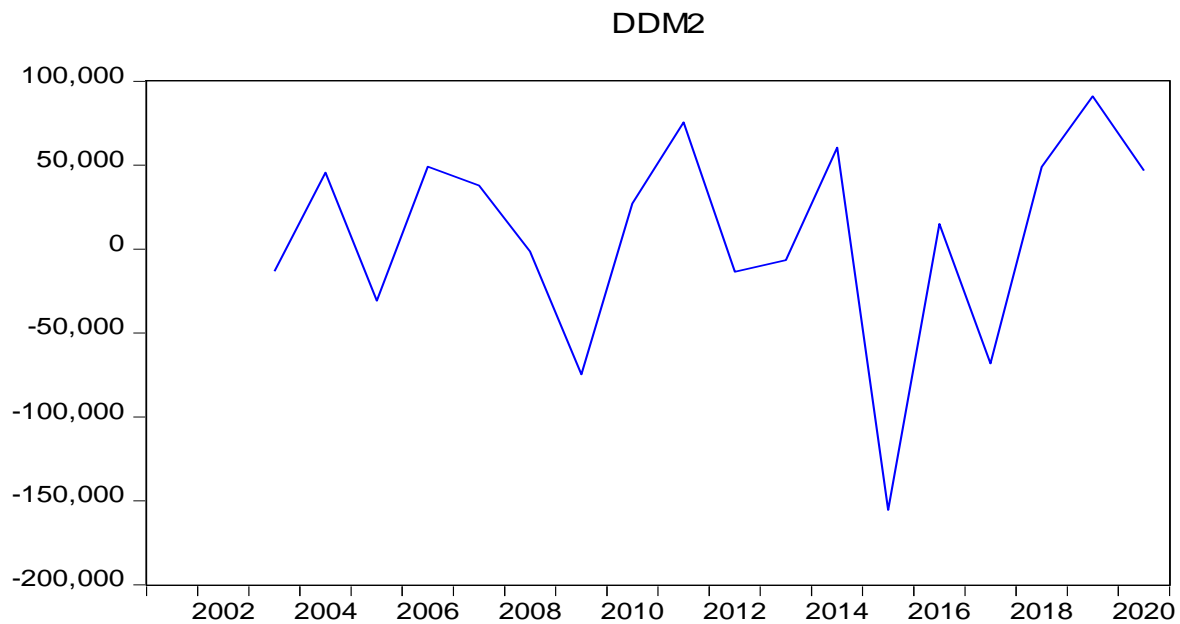
نتائج اختبار ديكي فولر لاختبار استقرار سلسلة بأخذ الفرق الأول للسلسلة (2nd difference)

Null Hypothesis: DDM2 has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.645923	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.708094
	5% level	-1.962813
	10% level	-1.606129

المصدر: من خلال معطيات الدراسة وباستخدام Eviews 10

من خلال نتائج جدول رقم (3)، نلاحظ أن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.001) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي فإنه يتم قبول الفرض العدمي أي أن السلسلة (M2) بعد إجراء الفرق الثاني (2nd difference) لا تحتوي على جذر الوحدة، أي أن السلسلة مستقرة.

شكل رقم (2): الاتجاه العام للعرض النقدي خلال الفترة (2001 - 2020):



ثانياً/ الإنفاق الحكومي :G

جدول رقم (4)

نتائج اختبار ديكي فولر لاختبار استقرار سلسلة (G)

Null Hypothesis: G has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.927604	0.0360	
Test critical values:	1% level	-4.667883		
	5% level	-3.733200		
	10% level	-3.310349		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 16				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(G) Method: Least Squares Date: 12/14/22 Time: 18:40 Sample (adjusted): 2005 2020 Included observations: 16 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G(-1)	-1.112564	0.283268	-3.927604	0.0028
D(G(-1))	1.213719	0.297416	4.080882	0.0022
D(G(-2))	-0.171604	0.220043	-0.779865	0.4535
D(G(-3))	1.013979	0.296537	3.419403	0.0066
C	47020.46	27716.33	1.696489	0.1206
@TREND("2001")	42301.29	11100.74	3.810674	0.0034
R-squared0.710505		Mean dependent var33707.75		
Adjusted R-squared0.565758		S.D. dependent var54032.94		
S.E. of regression35606.10		Akaike info criterion24.07842		
Sum squared resid1.27E+10		Schwarz criterion24.36814		
Log likelihood-186.6273		Hannan-Quinn criter.24.09325		
F-statistic4.908593		Durbin-Watson stat1.424730		
Prob(F-statistic)0.015781				

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

من خلال نتائج جدول رقم (4) والمتعلقة باختبار استقرارية السلسلة G، ومن خلال اختبار جذر الوحدة بوجود مركبة الاتجاه العام والحد الثابت نلاحظ قيمة $prob=0.0360$ وهي أقل من 0.05 وهذا يعني رفض فرضية وجود جذر الوحدة، ولكن بوجود مركبة الاتجاه العام معنوية عند 0.05 نستنتج أن السلسلة G غير مستقرة من النوع TS، وهذا ما يستدعي فصل مركبة الاتجاه العام، ونتحصل بذلك على السلسلة الجديدة GT

جدول رقم (5)

نتائج اختبار ديكي فولر لاختبار الاستقرار بعد فصل مركبة الاتجاه العام للسلسلة G

Null Hypothesis: GT has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.259031	0.1820
Test critical values:	1% level	-2.728252
	5% level	-1.966270
	10% level	-1.605026

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

من خلال نتائج جدول رقم (5) والمتعلقة باختبار استقرارية السلسلة GT التي هي فصل مركبة الاتجاه العام للسلسلة الأصلية G وعليه ومن خلال اختبار ديكي فولر الموسع بدون اتجاه عام وحد ثابت نلاحظ قيمة $prob=0.182$ وهي أكبر من 0.05 وهذا يعني قبول فرضية وجود جذر الوحدة، وهذا يعني عدم تحقق الاستقرارية للسلسلة DG وهذا ما يدفعنا لإجراء الفروق الأولى للسلسلة فنتحصل على السلسلة الجديدة DGT.

جدول رقم (6)

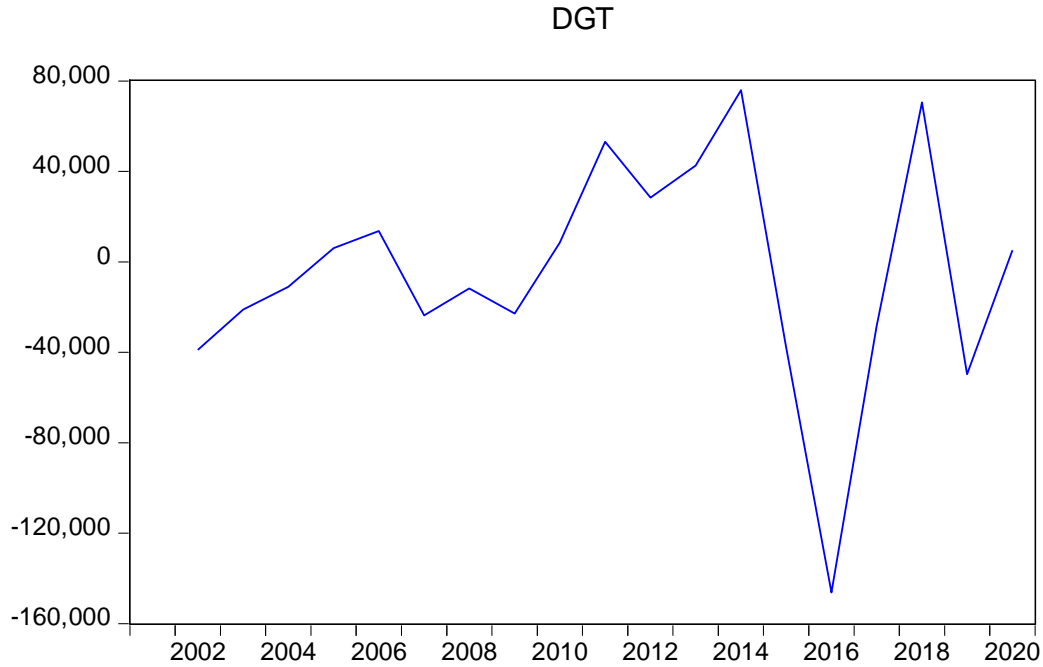
نتائج اختبار ديكي فولر لاختبار استقرار سلسلة بأخذ الفرق الأول للسلسلة (1st Difference) GT

Null Hypothesis: DGT has a unit root			
Exogenous: None			
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.045453	0.0005
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

المصدر: من خلال معطيات الدراسة وباستخدام 10 Eviews

من خلال نتائج جدول رقم (6) يلاحظ أيضاً أن السلسلة DGT مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، باعتبار أن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.0005) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي فإنه يتم رفض الفرض العدمي الذي يفرض وجود جذر الوحدة أي أن السلسلة (DGT) لا يحتوي على جذر الوحدة وبذلك تكون مستقرة أي أن السلسلة الأصلية GT متكاملة من الدرجة 1.

شكل رقم (3) الاتجاه العام للإنفاق الحكومي خلال الفترة (2001 – 2020)



ثالثاً/ معدل الفائدة R:

جدول رقم (7) نتائج اختبار ديكي فولر لاختبار استقرار سلسلة R

Null Hypothesis: R has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.625706	0.0561
Test critical values:		
1% level	-4.571559	
5% level	-3.690814	
10% level	-3.286909	

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

من خلال نتائج جدول رقم (7) والمتعلقة باختبار استقرارية السلسلة R، ومن خلال اختبار جذر الوحدة نلاحظ قيمة $prob=0.0561$ وهي أكبر من 0.05 وهذا يعني قبول فرضية وجود جذر الوحدة، بمعنى أنها غير مستقرة من النوع DS، وهذا ما يستدعي اجراء الفروق الأولى لجعلها مستقرة، ونتحصل بذلك على السلسلة الجديدة DR.

جدول رقم (8)

نتائج اختبار ديكي فولر لاختبار استقرار سلسلة بأخذ الفرق الأول للسلسلة R (1st Difference)

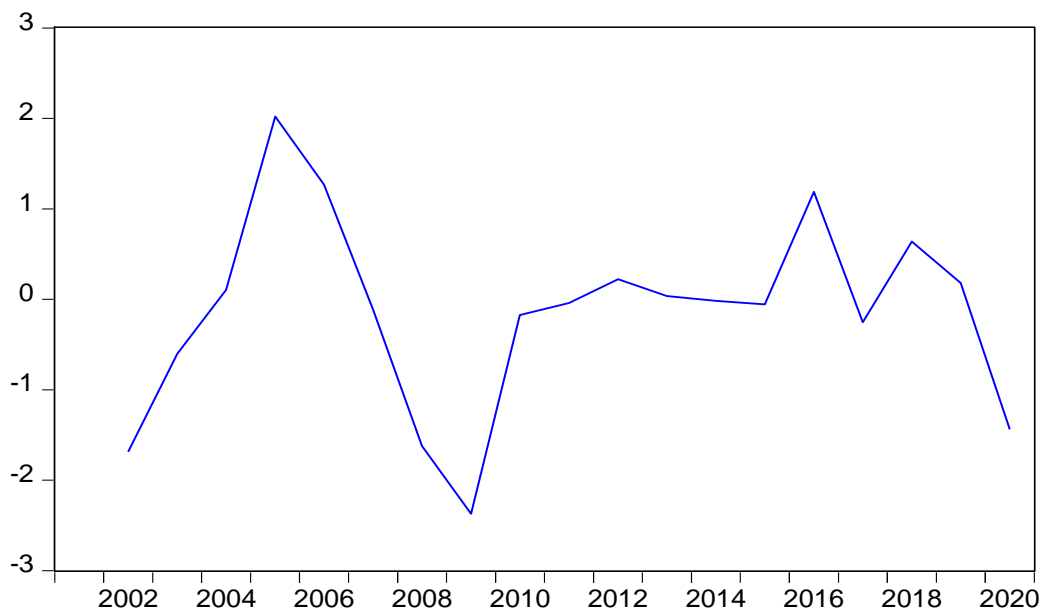
Null Hypothesis: DR has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.819765	0.0076
Test critical values:	1% level	-2.699769
	5% level	-1.961409
	10% level	-1.606610

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

من خلال نتائج جدول رقم (8) والمتعلقة باختبار استقرارية السلسلة DR التي هي نتيجة اجراء الفروق للسلسلة الأصلية R، وعليه ومن خلال اختبار ديكي فولر الموسع بدون اتجاه عام وحد ثابت نلاحظ قيمة $prob=0.0076$ وهي أقل من 0.05 وهذا يعني رفض فرضية وجود جذر الوحدة، وهذا يعني تحقق الاستقرارية للسلسلة DR بمعنى أن السلسلة الأصلية R متكاملة من الدرجة 1 أو $I(1)$.

شكل رقم (4) الاتجاه العام لمعدل الفائدة خلال الفترة (2001 – 2020):

DR



رابعاً/ الناتج المحلي الاجمالي GDP:

جدول رقم (9)

نتائج اختبار ديكي فولر لاختبار استقرار سلسلة GDP

Null Hypothesis: GDP has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.975761	0.9058
Test critical values: 1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول (9) والمتعلقة باختبار استقرارية السلسلة GDP، ومن خلال اختبار جذر الوحدة دون مركبة الاتجاه العام ودون الحد الثابت نلاحظ قيمة $prob=0.9058$ وهي أكبر من 0.05 وهذا يعني قبول فرضية وجود جذر الوحدة، بمعنى أنها غير مستقرة من النوع DS، وهذا ما يستدعي اجراء الفروق الأولى لجعلها مستقرة، ونتحصل بذلك على السلسلة الجديدة DGDP

جدول رقم (10)

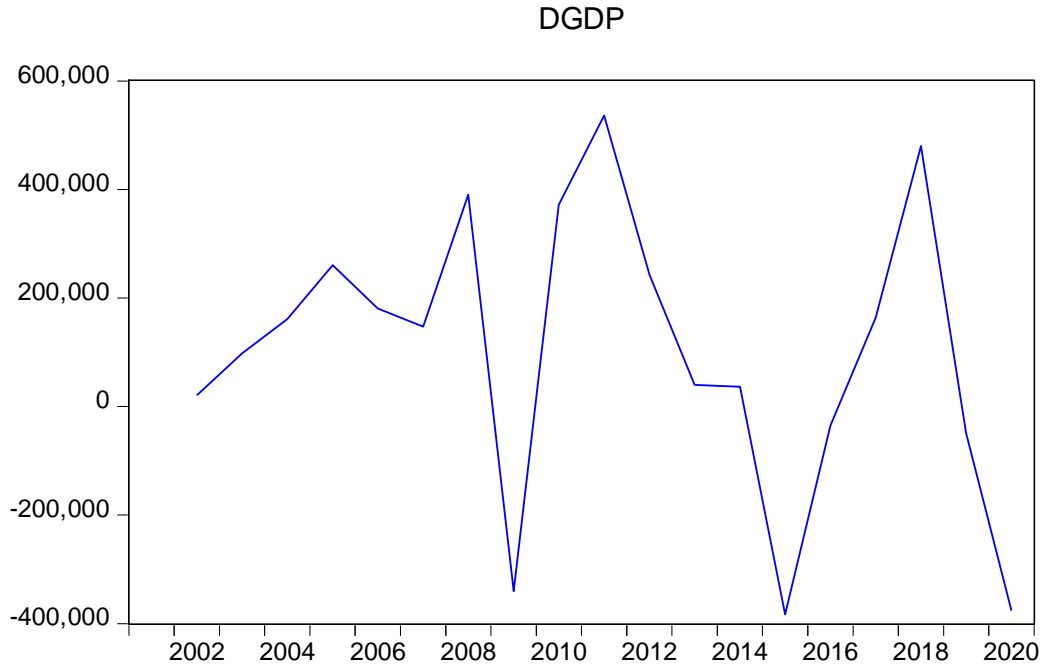
نتائج اختبار ديكي فولر لاختبار استقرار سلسلة بأخذ الفرق الأول للسلسلة GDP (1st Difference)

Null Hypothesis: DGDP has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.002604	0.0050
Test critical values:	1% level	-2.699769
	5% level	-1.961409
	10% level	-1.606610

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول (10) والمتعلقة باختبار استقرارية السلسلة DGDP التي هي نتيجة اجراء الفروق للسلسلة الأصلية GDP، وعليه ومن خلال اختبار ديكي فولر الموسع بدون اتجاه عام وحد ثابت نلاحظ قيمة $prob=0.0050$ وهي أقل من 0.05 وهذا يعني رفض فرضية وجود جذر الوحدة، وهذا يعني تحقق الاستقرارية للسلسلة DGDP بمعنى أن السلسلة الأصلية GDP متكاملة من الدرجة 1 أو (1)I.

شكل رقم (5) الاتجاه العام للنمو الاقتصادي في المملكة خلال الفترة (2001 – 2020)



وعليه وبعد اجراء اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية يمكننا تلخيص نتائج النتائج كما يلي:

M2: العرض النقدي..... غير مستقرة ومتكاملة من الدرجة

2 أو I(2)

R: معدل الفائدة..... غير مستقرة ومتكاملة من الدرجة

1 أو I(1)

GT: الانفاق الحكومي..... غير مستقرة ومتكاملة من الدرجة

1 أو I(1)

GDPT الناتج المحلي الاجمالي..... غير مستقرة ومتكاملة من الدرجة 1

أو I(1)

نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير العرض النقدي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية:

$$DGDP = 275485.222138 + 2.82711834751 * DGT - 82210.5221213 * DR + 1.1979980314 * DDM2$$

جدول رقم (11)

نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي للعلاقة في الأجل الطويل بطريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS):

Dependent Variable: DGDP Method: Least Squares Date: 12/14/22 Time: 22:02 Sample (adjusted): 2003 2018 Included observations: 11 after adjustments Weighting series: RESID01 Weight type: Inverse variance (average scaling)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	275485.2	27302.10	10.09026	0.0000
DGT	2.827118	0.998078	2.832564	0.0253
DR	-82210.52	30148.38	-2.726864	0.0295
DDM2	1.197998	0.739307	1.620433	0.1492
Weighted Statistics				
R-squared	0.841212	Mean dependent var	275617.3	
Adjusted R-squared	0.773159	S.D. dependent var	266191.7	
S.E. of regression	69969.79	Akaike info criterion	25.42480	
Sum squared resid	3.43E+10	Schwarz criterion	25.56949	
Log likelihood	-135.8364	Hannan-Quinn criter.	25.33360	
F-statistic	12.36127	Durbin-Watson stat	1.361734	
Prob(F-statistic)	0.003477	Weighted mean dep.	347506.7	

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

تبين النتائج بالجدول رقم (11) تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة باستخدام برنامج E-views، حيث يمكننا من خلال الجدول اختبار المعنوية الكلية للنموذج وكذا المعنوية الجزئية فضلا عن القوة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد، حيث نخلص من خلال النتائج بالجدول لاختبار فرضيات الدراسة.

تحليل المعنوية الكلية والقوة التفسيرية للنموذج:

من النتائج بالجدول رقم (11) يتضح تحقق المعنوية الكلية للنموذج، نظرا لقيمة F المحسوبة بلغت (12.36) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) حيث أن قيمة Prob(F-statistic)=0.003477 أقل من 0.05، بالتالي نستنتج أن النموذج ككل دال إحصائياً أي أن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها أثر دال إحصائياً على الناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية الثانية: للإنفاق الحكومي أثر موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة.

وهي فرضية تحققت بناء على نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل والمبينة ضمن الجدول رقم (11)، حيث تحققت معنوية أثر الإنفاق الحكومي على مستويات الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى 0.05 لنموذج العلاقة في المدى الطويل وذلك وفق علاقة موجبة، وهذا ما يدل على أهمية الإنفاق الحكومي في المملكة كمحرك لعجلة النمو الاقتصادي باعتبار رفعه لمستوى الإنفاق الكلي وزيادة الطلب على السلع والخدمات المؤدي إلى زيادة الإنتاج.

الفرضية الثالثة: لمعدل الفائدة أثر معنوي سالب على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة.

وهي فرضية تحققت بناء على نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل والمبينة ضمن الجدول رقم (11)، حيث تحققت معنوية أثر معدل الفائدة على مستويات الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى 0.05 لنموذج العلاقة في المدى الطويل وذلك بأثر سالب، الأمر الذي تؤكد النظرية الاقتصادية، فبارتفاع معدل الفائدة يتراجع النمو الاقتصادي ممثلاً في مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

الفصل الخامس

نتائج وتوصيات و خلاصة الدراسة

أولاً/ نتائج الدراسة: أظهرت الدراسة بعد تحليل سلسلة البيانات النتائج التالية:

1. أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية إلى أنه ليس للسياسة النقدية من خلال عرض النقود أثر معنوي على الجانب الحقيقي للاقتصاد ممثلاً في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.
2. أن للسياسة النقدية من خلال معدل الفائدة أثراً معنوياً سالباً على مستويات الناتج الداخلي الخام وبالتالي النمو الاقتصادي.
3. يعتبر معدل الفائدة محددًا للاستثمار الذي يعتبر بدوره محركاً للنمو الاقتصادي، إذ بارتفاع معدل الفوائد تتراجع القروض الاستثمارية وبالتالي يتراجع النمو الاقتصادي والعكس صحيح.
4. أظهرت الدراسة أهمية السياسة المالية من خلال الإنفاق الحكومي وأثره الموجب في رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي.
5. أظهرت الدراسة انه بارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي يرتفع الطلب المحلي الإجمالي على السلع والخدمات، والتي تعتبر حافزاً لزيادة الإنتاج ورفع مستويات الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستويات نمو اقتصادي.

6. أسفرت نتائج الدراسة أن التحكم في العرض النقدي من خلال السياسات النقدية المتوازنة يدعم ويعزز من رفع مستويات الإنتاج في الاقتصاد، مما يساهم في ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي في كافة القطاعات الإنتاجية. مما يبين أهمية العرض النقدي كأحد مؤشرات السياسة الكلية الاقتصادية.

ثانياً/ التوصيات: استناداً الى نتائج تحليل سلسلة بيانات الدراسة فإنها توصي بما يلي:

1. يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي غاية السياسات الحكومية الهادفة إلى تهيئة البيئة الاستثمارية للنشاط الاقتصادي وذلك من دعم البنية التحتية من طرق وجسور وعوامل مساعدة للنشاط الاقتصادي.
2. توصي الدراسة بأهمية تحسين المستوى المعيشي للسكان المفضي إلى ارتفاع الاستهلاك وتحفيز الجهاز الإنتاجي للمؤسسات الاقتصادية.
3. يتعين على السياسة الكلية خفض معدلات الفائدة بما يسمح بتوسع النشاط الإنتاجي والاستثماري للمؤسسات الاقتصادية، الأمر الذي يعتبر كحافز يرفع من ربحية نشاطها الاقتصادي والمساهمة في تحقيق نمو اقتصادي.
4. أهمية إتباع سياسة نقدية متوازنة تساهم في دعم العمليات الإنتاجية المرتبطة بزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً/ خلاصة الدراسة:

الدراسة حاولت لفت النظر الى موضوع هام وهو العرض النقدي، حيث انه يحدد مسارات كثيرة من النشاطات التي تقوم بها الدولة، وكما تعتبر محرك رئيس للاقتصاد في أي دولة، وبالتالي تأثيرها على النمو الاقتصادي يكون طردياً. في ذات السياق، فان الدراسة الحالية هدفت لدراسة تأثير العرض النقدي على النمو الاقتصادي وتحديد علاقة الارتباط بين العرض النقدي والناتج المحلي الإجمالي وتحديد العوامل والمحددات المحلية والخارجية التي تؤثر في فاعلية ونجاح العرض النقدي من خلال تأثيره على النمو الاقتصادي وتوضيح فعالية الوسائل المستخدمة في العرض النقدي بالمملكة العربية السعودية. وحيث إن ما سبق يؤكد على أهمية السياسات المؤثرة على عوامل النمو الاقتصادي والتي تشمل كل من الاستثمار والاستهلاك الكلي، فمن جهة تغيير معدلات الفائدة يؤدي إلى تغيير في معدلات الاستثمار وبالتالي معدلات النمو الاقتصادي سلباً، إلا أن تغيير مستويات الإنفاق الحكومي يؤثر إيجاباً على مستويات الطلب الكلي المحلي من السلع والخدمات ويتبعه في ذلك مستوى الإنتاج وبالتالي مستوى النمو الاقتصادي، الأمر الذي يفضي إلى أهمية سياسة اقتصادية ترفع من معدلات الاستثمار وخلق أسواق اقتصادية محفزة للعملية الإنتاجية.

قائمة المراجع:

- أحمد، ض. (2015). أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989م - 2012م. دراسة دكتوراه في النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (3)، ص5.
- احيمد، م. ا. (2019). أثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة 1990 - 2017. مجلة كلية التربية، جامعة طرابلس، العدد (14).
- الحمداني، أ. ش. والحمداني، ر. ش. ونايف، ع. ا. (2018). قياس أثر التغيرات في عرض النقد على الناتج المحلي الاجمالي العراقي للفترة 2005م - 2015م. مجلة المنصور، العدد (30).
- الحميدي، ع. ع. والخلف، ع. ع. (2009). النقود والبنوك والأسواق المالية، الطبعة الثالثة، جده: الطيب بخيت للنشر والطباعة والتوزيع.
- الصعيدي، ع. ح. والعتيبي، ب. ف. (2016). دور السياسة المالية والنقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة من 1986م - 2012م. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد (12)، جامعة البليدة 2، ص 27-52.
- الطيب، ر. ع. (2014). تحليل السلاسل الزمنية واستخدامه لبناء نماذج حوادث المرور في ولاية الخرطوم 2006م-2013م. دراسة ماجستير إحصاء، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- الغفيص، م. (2016). تحليل مقارن: أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي للقطاع غير النفطي في المملكة العربية السعودية، شعبة تطوير القطاع المالي. مؤسسة النقد العربي السعودي.
- القطيط، ج. ص. (2020). أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي السعودي (دراسة قياسية خلال الفترة من 2001م لغاية 2018م. مجلة اقتصاديات، شمال افريقيا، المجلد (16)، العدد (24)، ص1-20.
- انبسة، ع. والمية، ب. (2013). دراسة قياسية أثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001م-2014م. جامعة سطيف، ص2.
- بدروي، ش. (2014). تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية: دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل. أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص49.

- بني هاني، ر. م.، س. وملاوي، أ.، إ. (2016). أثر عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في الأردن. مجلة مؤتمه للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (31)، العدد (2).
- بوخاري، م. (2021)، تأثير عرض النقود على نمو الناتج المحلي الإجمالي، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2018). مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد (07) العدد (01)، 2021، ص 1096-1077.
- بويقوب، ع. ا. وبويقوب، ب. (2017). أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990م لغاية 2014، مجلة الباحث، المجلد (17)، العدد (17).
- جمال، ب. (2007). السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع والطباعة، ص86.
- حاج نور، م. ع. م. (2020). أثر التغير في عرض النقود على الناتج المحلي الاجمالي في السودان للفترة من 2010م لغاية 2018م. المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الابحاث العلمية والتربوية (MECSJ)، العدد (21)، ص9/8/6.
- رحيم، ح. (2010). النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الاسلامي والغربي. عمان: دار المنهج للنشر والتوزيع، ص179.
- رزيقات، ز. م. (2015). تأثير تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي في الاردن خلال الفترة 1980-2009. المجلة العربية للإدارة، العدد(1).
- رمضان، و. وريمي، ع. (2021). أثر صدمة العرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 1990-2019. مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد (12)، العدد (3).
- زين الدين، ب. (2016). أثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر. أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص112-113.
- سعدية، م. (2015). الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر، 1970م لغاية 2013م. دراسة ماجستير اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، ص32.
- سليم، س.ع.أ. (2014). قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية. القاهرة: مكتبة وفاء القانونية، ص79.
- سيد احمد، ب. (2018). النمو المحابي للفقراء في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1970-2016. أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

- صالح، م. (2005). *النقود والسياسة النقدية*. القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع والطباعة، ص 124-125.
- صديقي، م. (2013). *السياسة النقدية واستقلالية البنوك المركزية: حالة الجزائر*. الملتقى الوطني الاول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، محاولة للتقييم، جامعة الجزائر.
- عبد الحميد، ع. ا. (2003). *السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)*. القاهرة: مجموعة النيل العربية، ص 92-95.
- عساف، ب.، م.، ر. (2018). *أثر المعروض النقدي على الإقتصاد الفلسطيني*. دراسة ماجستير إدارة السياسة الاقتصادية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية.
- عمر، ع. (2016). *أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1990 - 2014*. دراسة ماجستير اقتصاد نقدي ومالي، كلية العلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- عميروش، ش. (2017). *فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000م- 2015م)* دراسة تحليلية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (3)، العدد (1).
- فليح، ح. خ. (2006). *النقود والبنوك*. عمان: جدار الكتاب العالمي وعالم الكتاب الحديث.
- قانة، إسماعيل محمد. (2012). *اقتصاد التنمية - نظريات، نماذج، استراتيجيات*. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع والطباعة، ص: 7.
- كلاش، ر. ونايلي، ا. وبونويرة، م. (2020). *أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1974م - 2018م*، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد (11)، العدد (1)، ص 274.
- نبيله، ب. ل. (2017). *أثر السياسة النقدية على استقرار الاسعار واستقرار النمو الاقتصادي حالة الجزائر 2000-2016*. دراسة ماجستير بنوك وأسواق مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس.
- نصيرة، ب. ن. ومحمد، ب. (2015). *أثر السيولة على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية لدولة الجزائر*. مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات - العدد (41)، المجلد (1).

المراجع والبحوث الأجنبية:

- Abate، T.Koteswara Rao ،and G. Nagaraja. (2019). *Transmission Mechanisms of Monetary Policy in Ethiopia; evidence from Structural VAR Approach, Journal Homepage. International journal of Advanced Research*. 08 January. 7(2).PP.576-587.
- Karaalp SİMAY H Birgul Cambazoglu. (2012). *The Effect of Monetary Policy Shock on Employment and output: The Case Study of Turkey*, Economics, Management, and Financial Markets, PP.311- 319.
- Robert, Pierre. (2010). *Croissance et crise (Analyses économique et historique), chapter I: La croissance, presentation d'un processus complexes*, Pearson, France.
- Stylianou, Tasos. (2019). *Monetary Policy and Economic Growth: The Case of Kenya*, *Journal of Economics and Finance*, Volume (10), Issue (1), Ser.PP.4 5-48.
- Yugan He. (2016). *A study on the relationship between money supply and macroeconomic variables in China*, Research Article, Chonbuk national University, Vol (8), No (6), South Korea.